"مونيتور" تدين اعتقال مواطن وإخفاء شقيقين بالجيزة

هيومن رايتس مونيتور :: HUMAN RIGHTS MONITOR
40 دقيقة

أمن البحيرة يداهم منزلًا ويعتقل مواطنًا ويفحمه في قضية ملفقة

....

ورد إلى منظمة هيومن رايتس مونيتور"، شكوى تُفيد قيام قوات الأمن بمحافظة "شبراخيت - البحيرة"، باعتقال المواطن "مصطفى محمد مصطفى التحفة"، البالغ من العمر 56 عامًا، وذلك بعد مداهمة منزله دون سند قانوني، والذي أعقبه القاء القبض عليه بالمخالفة للقانون ثم اقتياده جبرًا إلى مركز "شبراخيت"، والذي يحتجز به حاليًا بعد اعتقاله في 30 يوليو/تموز 2016.

غرض "التحفة"، والذي يعمل "مدير بمكتب التوثيق النموزجي بمحكمة الرحمانية"، على نيابة "شبراخيت"، التي تولت التحقيق معه وتم حبسه احتياطيًا على ذمة التحقيق 15 يومًا، وذلك بعد اتهامه بـ "التظاهر"، وتعاني الأسرة طرقًا ماديًا سيئًا، بجانب أن الوضع الاجتماعي للأسرة بات في غاية السوء جراء اعتقاله.

وذلك تجاوزًا للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، "1. لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه".

وعليه تُطالب مُنظمة "هيومن رايتس مونيتور"، السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن المواطن الذي تم اعتقاله بالمخالفة للقانون ودون أذن نيابي وفق المادة 54 من الدستور "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يُبلغ فورًا كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، وتُمكّن من الاتصال

الأربعاء 3 أغسطس 2016 08:08 م

طالبت مُنظمة "هيومن رايتس مونيتور" سلطات الانقلاب بالإفراج الفوري عن "مصطفى التحفة"، البالغ من العمر 56 عامًا، بعد مداهمة منزله دون سند قانوني، وإلقاء القبض عليه بالمخالفة للقانون ثم اقتياده جبرًا إلى مركز "شبراخيت" بالبحيرة، والذي يحتجز به حاليًا منذ 30 يوليو المنقضي بالمخالفة للقانون ودون أذن نيابي وفق المادة 54 من الدستور 2016.

كما أشارت المنظمة الحقوقية، عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك"، اليوم الثلاثاء أنها تتابع عن قرب وتُدين السياسة المتبعة حاليًا من قبل سلطات الانقلاب والتي تقوم على استمرار احتجاز المعتقلين في قضايا ملفقة أو إخفائهم قسرًا بعد قرارات النيابة العامة بالإفراج عنهم

وأضافت المنظمة أن والد الشابين "أحمد محمد علي يس"، الشهير بـ"أحمد يس"، البالغ من العمر 19 عامًا، طالب بكلية الآداب، وشقيقه الأصغر "عبدالله محمد على يس"، ذو الـ 18 عامًا، إلى قسم شرطة "الطالبية"، في 16 يوليو 2016، مُطالبًا إدارة القسم بالكشف عن مكان احتجازهما، والتي أنكرت بدورها وجودهما وأدعت أنه تم الإفراج عنهما على خلاف الحقيقة، وأن القسم غير متورط في واقعة تعرضهما للاختفاء القسري

وحررت الأسرة عدة بلاغات وشكاوى للنائب العام والجهات المعنية بحكومة الانقلاب للكشف عن مكان احتجازهما، فضلاً عن المناشدة لمنظمات حقوق الإنسان؛ غير أن التجاهل لشكواهم هو سيد الموقف

ودانت "مونيتور" ما تقوم به سلطات الانقلاب من جرائم للاخفاء القسرى وانتهاكات وإنكار وجود المختطفين والمختفيين بحوزتهم، منتهكة بذلك لنصوص مواد الإعلان الدولي الخاص بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومواد القانون المحلي والدولي

وطالبت المنظمة سلطات الانقلاب سرعة الإفصاح عن مكان احتجاز الطالبين، والإفراج الفوري عنهما، بما يضمن أمنهما وسلامتهما البدنية والعقلية وضمان قدرتهما على ممارسة حقوقهما كاملة، وتعويضهما وذويهما عن فترة اختفائهما القسري

وكان الشابان المقيمان بمحافظة "الجيزة"، قد تم اعتقالهما بتاريخ 9 مايو 2016، في نفس اليوم من مكانين مختلفين، فتم اعتقال "أحمد"، من محيط الجامعة بحلوان ، أما "عبد الله"، فتم القبض عليه بعد مُداهمة المنزل، وتم عرضهما على النيابة على ذمة قضية واحدة اتهما فيها بـ "التظاهر"، وفيما بعد قررت النيابة إخلاء سبيلهما في 9 يونيو 2016، ليتعرضا للاختفاء القسري في مبنى الأمن الوطني قرابة أسبوع، وبعدها تم إدراج اسمهما مرة أخري في القضية رقم 10619 جنح الطالبية لعام 2016، بنفس التهمة، وتم إخلاء سبيلهما بكفالة مالية قام بدفعها والدهما قدرها 1000 جنيه بتاريخ 14 يوليو2016.